الأهرام

المصدر :

التاريخ :

الاتفاق الفلسطينى ـ الاسرائيلى «٧»

اللاجئون

مصطفى الحسينى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المسألة المؤجلة الباقية هى مسألة اللاجئين، وقد تكون أصعب المسائل. فتحديد من هم الذين يعتبرون لاجئين، يخضع لأكثر من معيار.

فهناك أولا ذلك التمييز بين اللاجئين أى الذين أخرجوا من فلسطين نتيجة لحرب ١٩٤٨ وأخلافهم، وبين النازحين، الذين أخرجوا نتيجة حرب ١٩٦٧، ويتمايز هؤلاء بين من كان إخراجهم نتيجة مباشرة لتلك الحرب، ومن خرجوا بعدها يحملون «تصاريح زيارة» وتخلفوا عن العودة بعد انقضاء المدة المقررة لها. فرفضت اسرائيل عودتهم.

اما اللاجئون فهناك خلاف على احصائهم يقوم على التفاوت بين معيارين لتحديد صفة «اللاجىء». فالمعيار الدولى الذى يتمتع بقبول عام يعتبر ان اللاجئين هم المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين ـ الأونروا، ويقدر تعداد هولاء خارج الأراضى الفلسطينية بأكثر قليلا من مليون شخص، لكن معيارا آخر يأخذ بمعيار ان اللاجئين هم الذين لا يحملون جنسية دولة أخرى، بغض النظر عن تسجيلهم لدى الأونروا أو عدم تسجيلهم، ويرفع هذا المعيار الرقم الى أضعافه.

كذلك، هنا اللاجئون الذين يعيشون على الأرض الفلسطينية، وهم مسجلون لدى الأونروا، أى هؤلاء الفلسطينيون الذين أخرجوا من الأراضى التى أقيمت عليها دولة اسرائيل، فاتجهوا الى الضفة الغربية وقطاع غزة، ومازالوا يعيشون هناك هم وأخلافهم.

وقد ورد ذكر اللاجئين فى الاتفاق وملاحقه مرة واحدة، عندما أدرجوا ضمن المسائل المؤجلة الى اتفاق «الوضع النهائى».

اما النازحون، فقد ذكروا فى الملحق الأول للاتفاق والذى يتناول الانتخابات التى ستجرى لإقامة سلطة الحكم الذاتى، وذكروا فى عبارة مبهمة توحى صياغتها بانها ثبتت فى الاتفاق دون ان يكون متفقا عليها، ونقول ما معناه ان هؤلاء لم يشتركوا فى تلك الانتخابات فلن يكون هذا لاسباب سياسية.

ومنذ توقيع الاتفاق ترددت أنباء تقول ان اسرائيل مستعدة لقبول عودتهم، أو عودة أعداد منهم، تبدأ بالذين تخلفوا عن العودة بعد ان خرجوا بتصاريح زيارة.

انما لم يصدر شىء رسمى على أى حال.

والصعوبات التى تحيط بمسألة اللاجئين عديدة، فهناك موقف اسرائيلى مستقر لا يعترف أصلا بوجود مشكلة اللاجئين، ورغم هذا الموقف أدرجت المشكلة ضمن المسائل المؤجلة.

اما اللاجئون الفلسطينيون فى الأراضى الفلسطينية، فالسياسة الاسرائيلية هى ان يستقروا حيث هم، وتزول عنهم صفة اللجوء، لأنهم مازالوا يعيشون فى وطنهم على أى حال.

اما اللاجئون خارج فلسطين، وأيا كان المعيار الذى سيعتمد فى تحديدهم واحصائهم، فإن الحجة الاسرائيلية العملية ضد عودتهم، تتوزع بين شقين: الأول انها لا تقبل عودتهم الى الأراضى الواقعة تحت سيادتها، والمفهوم هنا ان السبب هو ان عودتهم ستؤدى الى خلل كبير فى التوازن السكانى بين العرب واسرائيل من سكان اسرائيل. اما الشق الثانى من الحجة، فهو ان الضفة الغربية وغزة لا تتسع لاستيعابهم. وهذا صحيح الى حد كبير.

وصحة هذه النقطة الأخيرة تعيد فتح مسألة حق اللاجئين فى العودة الى ديارهم وليس مجرد العودة الى فلسطين، أى الى المدن والقرى التى كانوا هم وأسلافهم يعيشون فيها قبل ان يدفعوا الى مغادرتها، أى أن تشمل العودة عودة أعداد كبيرة منهم الى اسرائيل.

وهنا، قد تكون حجة اسرائيل فى رفض هذه العودة، هى أيضا عدم القدرة على الاستيعاب.

لكن مسألة قدرة الأراضى على الاستيعاب أو عدم قدرتها، تفتح مسألة أخرى، هى مسألة الهجرة اليهودية الى اسرائيل، فإذا كانت لا تستطيع استيعاب الفلسطينيين الذين قد يختارون العودة، فكيف تفتح أبوابها للهجرة اليهودية دون قيود؟

نظريا: يمكن مبادلة عدم عودة الفلسطينيين بالاتفاق على قيود تفرض على الهجرة اليهودية الى اسرائيل.

لكن هذا يثير على الفور مسألتين، واحدة منهما على كل من الجانبين، ففرض قيود على الهجرة اليهودية الى اسرائيل، يضرب فى أساس الايديولوجية الصهيونية التى تقوم عليها الدولة.

اما على الجانب الفلسطينى، فإن الوصول فى مفاوضات «الوضع النهائى» الى اتفاق يستبعد عودة اللاجئين أو يضع قيودا عليه، يضع منظمة التحرير الفلسطينية بالذات أمام مفارقة يصعب تبريرها.

فالمنظمة، بالفصائل المكونة لها، يمكن وصفها بانها نشأت وعاشت قوة سياسية أنشأها اللاجئون، ومن تفاوضت معهم اسرائيل على هذا الاتفاق هم بالتعريف: لاجئون، والسلطة التى ستقوم لتزاول الحكم الذاتى، ثم تتطلع الى إقامة الدولة الفلسطينية نتيجة لمفاوضات «الوضع النهائى» ستضم ـ وعلى قمتها ـ لاجئين، والشرطة الفلسطينية التى ستتولى مسئولية الأمن، سيكون نصفها أو أقل قليلا أو أكثر قليلا بين اللاجئين أو النازحين.

فهل ستجد المنظمة نفسها توافق على عدم عودة جمهرة اللاجئين، فى مقابل ان يتولى السلطة أو يشارك فيها بعض اللاجئين؟

على أن مشكلة اللاجئين، اذا لم تصل مفاوضات «الوضع النهائى» الى حل يضمن لهم حق العودة، ستؤدى الى مشاكل أخرى بالغة التعقيد والخطر.

وقد لا تكون المشكلة حادة فى الأردن، خصوصا اذا كان أفق الاتفاق يتطلع الى كونفيدرالية ثلاثية تضم الأردن الى فلسطين واسرائيل.

انما فى غير هذه الحالة، فستكون مشكلة بالغة الحدة بحكم الوزن النسبى للفلسطينيين بين سكان الأردن.

اما فى سوريا، فرغم ان سوريا، ومنذ زمن طويل، أضفت على اللاجئين كثيرا من الحقوق الحياتية للمواطن السورى، فإنه فى حالة قيام الدولة الفلسطينية، قد تجد سوريا انه ليس هناك ما يدعو الى ان تتحمل هذه الاضافة الى سكانها، وهى إضافة يقدر تعدادها بمائتى ألف نفس.

لكن المشكلة الحادة حدة حقيقية تقع فى لبنان، فأكثر التقديرات تحفظا لأعداد الفلسطينيين هناك يدور حول رقم الثلاثمائة ألف، وقد يزيد كثيرا على ذلك، وفى بلد يقل تعداده عن أربعة ملايين بما فيهم الأعداد الكبيرة التى هجرتها الحرب الأهلية الى خارج لبنان، وفى بلد يقوم على توازن دقيق وحساس وهش بين طوائفه، ولذلك كانت المخاوف من «توطين» الفلسطينيين هناك من العوامل التى أدارت رحى الحرب الأهلية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية